د. محمد المبروك المهدوي*

التحضر في الوطن العربي
دراسة جغرافية

ان عملية السكن في المدن (الحضر) عملية قديمة ولكنها سارت سريعة في القرن الحالي وقد اتخذت ابعاداً متعددة، ولقد تزايد بذلك الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة للتعرف على جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجغرافية ودراستنا هذه ستركز على الجوانب الجغرافية لها.

فظاهرة تحول اعداد كبيرة من سكان الريف وتدفقهم نحو المدن ظاهرة عامة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الدول النامية، وقد زادت حدتها في السنين الاخيرة وخاصة في البلاد العربية، إن درجة النمو الحضري للسكان الان بلغت درجة لم تسبقها من قبل عبر مراحل التاريخ، كما هو معروف لقد بدأت الحياة في المدن منذ 550 سنة إذ أنها قد نشأت مع نشوء الزراعة، إذ توجد أقدم المستوطنات في البشرية والتي احتوت على أهم خصائص الحضر، غير أن التركيز الشديد في سكنى المدن بصفة عامة لم يحدث إلا منذ حوالي 1300[1]، فبينما كان عدد سكان المدن في بداية القرن الحالي حوالي 20 مليون نسمة ما يعادل 2,5% من مجموع السكان فقد ارتفع إلى نحو 1500 مليون نسمة ما يعادل نحو 40% من مجموع السكان عام 1970[2]، ويتوقع بنهاية القرن الحالي أن يصل عدد سكان المدن نحو

(*) استاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي.

(1) دولت صادق، المدن والاسكان في الوطن العربي، المؤتمر الجغرافي العربي الأول (القاهرة، 1965)، المجلد الثاني، ص 845.

(2) عبد الرازق عباس حسن، نشأة المدن العراقية وتطورها، معهد البحوث والدراسات الاسلامية، (بغداد، 1973) ص 26.

3000 مليون نسمة أي ما يعادل نصف سكان العالم وأغلبهم سيكونون في الدول النامية. [1]

ان الوطن العربي بموقعه وسط قارات العالم القديمة وكونه مركز التجارة وحركتها بين الشرق والغرب ذو ماض حضاري مجيد، فقد كانت البيئة الفيضية في العراق ومصر والشام موطناً لأقدم مدن عرفتها الحياة البشرية أخذت شكلها منذ حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، ولم تظهر هذه المدن لأنها موجودة في مناطق غنية بالتربة الخصبة والمياه وبالتالي وفرة الانتاج والفائض في المحصولات الزراعية، واصبحت المدن مخازن آمنة لفوائض الغذاء فقط، بل تركز وتكتل السكان في مجتمعات سكانية وشعورهم بالدفاع عن مصالحهم، وتعقد ظروف الحياة، بالاضافة إلى موقعها المتوسط والذي سهل عملية الاتصال بالثقافات المختلفة من حولها وربطها بها.

كما ان للتجارة دوراً كبيراً في بناء مناطق كانت مراكز خدمات لمرور تجارة القوافل، ورغم انه لا توجد احصاءات دقيقة لتوضيح نسبة التحضر في تلك الفترة، فإن لمنطقة شمال افريقيا وجنوب غرب آسيا كانت بدون شك أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان حيث أنها كانت تشكل ما بين 10-20% من مجموع سكان العالم في بداية القرن الأول[2]، غير أن نسبة الحضر لم تكن عالية كما هو الحال في بعض المناطق الان، وذلك لأن الزراعة في ذلك الوقت كانت بدائية جداً، وتعتمد اعتماداً أساسياً على العمالة الكثيفة Labour intensive، فشخص واحد يحتاج إلى عدد كبير من المزارعين لأشباع حاجاته، بالاضافة إلى صعوبة التنقل وانفصال القبائل وارتباطها بمناطق سيادتها.

وقد تمثل الماضي الحضاري في إور وآشور وبابل ونيبور وليدة وتذمر وطنجة

---

(1) د. سمير ابراهيم عبود، الدين كنظام بيئي، في الانسان والبيئة إعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (القاهرة، 1978)، ص 308.

(2) الهادي أبو لقمة، مقومات تخطيط المدينة العربية والمعايير والقيم القياسية اللازمة لها، مجلة كلية الاداب العدد (4) 1972، ص 233.

وتطوان في العصور القديمة، والكوفة والبصرة والقيروان والفسطاط وبغداد وفاس ومراكش في القرون الوسطى.

ان تاريخ المدن العربية يشير إلى أن في الفترة التي كان فيها العالم في عصور المدن المظلمة، نمت وظهرت مدن اسلامية كبيرة وصلت بأحجامها إلى مستويات لم تسجله أي مدينة من قبل ذلك، وفي ذلك تقول دولت صادق إن إنشاء بغداد كان أكبر وأهم حدث، إذ قدر عدد سكانها في قمة ازدهارها بنحو مليونين وبذلك فهي تعتبر عاصمة العالم الذي لم يكن قد عرف المدن المليونية بعد. (1)

ان انتشار الاسلام قد ساعد على انشاء مدن عسكرية مثل الكوفة 638م، والبصرة 637م، والقيروان 670م، واخرى كمراكز للحجاج والتعاليم الدينية كالنجف 791م، وكربلاء 680م، واخرى قد انشأت من أجل سياسي كعاصمة جديدة مثل سامراء 836م، ومراكش 1062م، بالاضافة إلى مدن قد نمت كمراكز للتجارة خاصة مدن المغرب العربي والبحر الأحمر وأطراف الصحراء. (2)

إن ذلك قد جاء نتيجة لعوامل دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية لقد زاد عدد المدن التي أوجدها المسلمون خارج جزيرة العرب عن مائتي مدينة اثناء فتوحاتهم وخلال فترة حكمهم الممتد حتى العهدين الاموي والعباسي وفي ظل الدويلات الاسلامية التي ظهرت مع بداية تضعضع حكم الدولة العباسية. (3)

إن الظروف البيئية والملامح والسمات الاسلامية العربية والتي تعتبر استمراراً للحضارة الاسلامية العربية، والتي تتمثل في الاسوار والبوابات التي تحيط بالمدن، والمسجد والسوق الذي يمثل المركز التجاري والاحياء وطرقاتها الضيقة الملتوية،

---

(1) دولت صادق، مرجع سابق، ص 849.

(2) نصر السيد نصر، تغير خريطة مصر، مجلة كلية الاداب، جامعة عين شمس، المجلد الحادي عشر (1968)، ص 74-75.

(3) عبد العزيز الشيخ، مدن الشرق الاوسط، دراسة في التغير البنوي، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا والجمعية الجغرافية بالكويت رقم (17) مايو 1980، ص 34.

لازالت تظهر حتى الان في العديد من المدن العربية كما هو الحال في دمشق وطرابلس والقاهرة والرباط.

ليس من السهل اجراء مقارنة دقيقة وشاملة لدرجة التحضر في الوقت الحالي وما كانت عليه في القرون الماضية، حيث أن معلوماتنا تعتمد في اغلب الاحيان على التقدير والتخمين والتي يكون فيها الخطأ أقرب من الصواب، وإذا ما سلمنا بأن المدن في تاريخها باستثناء الحقبة الأخيرة لم تكن مصدراً للتزايد السكاني بل على العكس كانت سبباً في فقدان السكان، فقد كانت نسبة الوفيات في المدن أعلى منها في الريف قبل ادخال سبل الصحة العامة في أوائل القرن الحالي بسبب ازدياد الكثافة السكانية، وتخلف وسائل الصرف الصحي، إلى جانب سهولة انتشار الاوبئة والأمراض، وكان نمو المدن يعتمد على هجرة الأصحاء من الريف إلى المدن وخاصة عند عدم توفر فائض الغذاء وانعدام الأمن في الريف[1]، ويؤكد جدول رقم (1) بأن ازدهار حياة المدن العربية الاسلامية والتي استمرت حتى القرن الحالي قد أصابها فترة ركود نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد اختفت بعض المدن وضمرت وانكمشت وقلت أهمية البعض الاخر، فالحروب والفيضانات والحرائق والزلازل والمجاعات قد لعبت دوراً كبيراً في تخفيض نسبة السكان الحضر وخلق هذه التغيرات في وقت قصير[2]، في مقابل ذلك شهدت بعض المدن الأوروبية تطوراً سريعاً وقد حدث ذلك مع بداية عصر النهضة وظهور الانقلاب الصناعي الذي خلق المئات من المدن الجديدة غير وظائف الكثير منها مما أدى إلى تضخيم وتغير صورتها الأولى.[3]

لقد شهدت المنطقة العربية في جنوب غرب آسيا العديد من المعارك والحملات

---

(1) عبد الكريم اليافي، الهجرة الريفية في سورية وقوة العمل المحلية الجغرافية السورية، مجلد (3) ابريل 1978، ص 130.

(2) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، (بنغازي، 1981)، ص 93.

(3) محمد صفوح الاخرس، ندوة السكان والقوة العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي (دمشق، 1978)، ص 177.

العسكرية الصليبية والمغولية في القرنين الثالث والرابع عشر وما بعدها الحملات العثمانية في القرنين السادس والسابع عشر، وما أدت إليه من خراب وتدمير في كثير من المدن الاسلامية العربية، كما سيطر العثمانيون على أغلب الاقطار العربية وأعتبروا أنفسهم أوصياء على ذلك وما كانو عليه من تأخر سياسي، وفرض الضرائب على التجار في المدن بالاضافة إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح وانتقال التجارة إليه، وتحول البحر المتوسط من محور رئيسي للملاحة إلى ممر ثانوي كان سبباً في هبوط بعض المدن وخاصة الساحلية منها والتي تعتمد أساساً على موارده وتجارة المرور. [1]

جدول رقم (1)

سكان بعض المدن الاسلامية من القرن التاسع إلى التاسع عشر

المدينة	السنة	تقديرات السكان بالالاف	السنة	تقديرات السكان بالالاف
فاس	القرن 13	400	1900	95
تونس	1517	200	1881	120
الاسكندرية	860	100	1800	7
القاهرة	القرن 14	300	1800	250
دمشق	1530-1520	57	1840	80
بغداد	القرن العاشر	100	1831	20

Source. Beamount, p. The middle east, ageographical study weley (London, 1976) p. 203.

(1) Sfoberg, G. *"The Original And Evolution of Cities"* Cities, their origin, Growth And Human Impacts. p.19.

التحضر حديثاً في الوطن العربي :

تعاني المجتمعات النامية اليوم وبصورة واضحة من التدفق المستمر للسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية في الوقت الذي وصلت فيه المجتمعات المتقدمة إلى حالة قريبة من التشبع الحضري، والوطن العربي كجزء من الدول النامية قد تأثر بهذه الظاهرة وبدرجة أكبر من أغلب الدول النامية، لقد بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 155 مليون عام 1978 يسكنون مساحة تقدر بحوالي 13,5 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل 3,7% من سكان العالم يعيشون في نحو 10,2 من مساحة العالم بمعدل كثافة تبلغ نحو 12 شخص للكيلومتر مربع، لقد بلغ معدل نمو السكان الحضر في الدول النامية نحو 6% سنوياً وهو معدل أعلى بكثير من معدل نمو السكان فيها 2,4% وقد يرجع ذلك إلى الفارق الكبير في الفرص الاقتصادية بين المدن والريف، فقد ركزت أغلب الدول النامية نشاطها الحكومي والاقتصادي الحديث في المدن أكثر منها في الريف.

وتبعاً لتصنيف البنك الدولي الذي قسم الدول إلى خمسة انواع، والجدول رقم (2) يظهر بأن الخمسة أنواع قد سجلت أرقاماً ومعدلات للتحضر ونموه بمستويات مختلفة، فأعلى معدل للنمو سجلته الدول المصدرة للنفط والدول ذات الدخل المنخفض، كما يظهر من الجدول أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السكان الحضر ومعدل نمو سكان الحضر.

لقد شهدت بعض الاقطار العربية تطوراً سريعاً في نمو السكان الحضر، حيث أن نسبة سكان المدن قد تضاعفت أكثر من أربع مرات في الفترة ما بين 1900-1970، فلم تزد هذه النسبة عن 10% من مجموع السكان عام 1900، فارتفعت إلى نحو 23% عام 1950، و28% عام 1960، وإلى نحو 45% عام 1980، في الوقت الذي مازال اقتصاد هذه الدول يعتمد على الانتاج الزراعي والرعوي، ففي مصر على سبيل المثال بلغ عدد سكان المدن عام 1917 نسبة لا تزيد عن

21% من جملة السكان وقد وصلت عام 1960 نحو 38%[1]، وإلى نحو 51% عام 1980، وفي العراق فقد ارتفعت من حوالي 24% عام 1927 إلى نحو 66% عام 1980، أما في المغرب فقد ارتفعت نسبة السكان الحضر من حوالي 8,5% عام 1900 إلى حوالي 29% عام 1960[2]، ويتوقع أن نسبة السكان الحضر في الوطن العربي سترتفع إلى ما بين 62% و70% من مجموع السكان في نهاية القرن الحالي وبالتالي يكون هناك تضخم حضري إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه الان.

جدول رقم (2)
نسبة السكان الحضر ودرجة نموهم

الاقطار	السكان الحضر %		النمو السنوي للسكان %		النمو السنوي للسكان الحضر %	
	1960	1975	70-60	75-70	70-60	75-70
1 ـ المنخفضة الدخل	8	13	2,4	5,4	5,4	5,5
2 ـ المتوسطة الدخل	32	42	2,7	2,7	4,8	4,5
3 ـ الصناعية	66	76	1,0	0,8	1,9	1,8
4 ـ المصدرة للنفط	23	31	4,0	4,2	6,6	6,3
5 ـ التخطيط الاقتصادي المركزي	40	57	1,2	0,9	3,2	2,8

Sourle W. B. World development report, 1978, 100-3

(1) Goldstein, S., *An overview of World Urbanization* 1950-2000, International Union For The Scientific Study of Population, International Population Conference Liege 1973 p. 154.

(2) Clark, J.I., *Contemporary Urban Growth In The Middle East in Change And Development In The Middle East,* ed. Clarke, I. Methuen, London 1981 p. 152.

لأسباب كثيرة فدراسة السكان الحضر عن طريق الاحصاءات المتوفرة والتي أغلبها مقدرة يصعب الحصول على صورة صادقة لدرجة التحضر في الوطن العربي، وذلك لان الاحصاءات العربية غير متساوية في الكم والكيف فهناك أقطار لها احصاءات عديدة كالجزائر ومصر وليبيا وتونس، واخرى لا توجد لها إلا احصاءات قليلة كالاردن وثالثة لم تعترف بالاحصاء مثل السعودية، كذلك فان تعريف السكان الحضر يختلف من قطرٍ إلى آخر، فالجزائر السكان الحضر يشمل المراكز التي يسكنها أكثر من 1000 شخص، بينما في السودان المراكز التي يسكنها 5000 نسمة، وهناك أقطار لم تضع أي تعريف للسكان الحضر مثل لبنان وقطر وعمان والسعودية واليمن الجنوبي. (1)

ويظهر واضحاً من الجدول رقم (3) أن الوطن العربي يشهد حركة نمو سكان حضر وان كان هناك اختلاف كبير وشديد بين الاقطار، فالنسبة تصل إلى أعلى معدل لها في الكويت 93% وتنخفض إلى حد أدنى في اليمن الشمالي 10% وقد يرجع ذلك إلى حجم الدولة ونوعية النشاط البشري للسكان ومدى تأثير الاقتصاد الحديث وخاصة صناعة النفط، ورغم ان الشكلين رقم (1) و(2) تظهر بأن ليس هناك أي علاقة واضحة بين مساحة الاقطار العربية وعدد سكانها من جهة، وما بين نسبة السكان الحضر في الاقطار العربية من جهة اخرى، ان أعلى معدل للسكان الحضر يوجد في بعض الاقطار الصغيرة مثل الكويت والبحرين والامارات العربية وقطر ولبنان والتي هي في الحقيقة لا تتعدى كونها City state، وتمثل موريتانيا والسودان واليمن الشمالي والجنوبي اقل مستوى في معدل السكان الحضر، أما الأقطار الكبيرة الحجم في عدد السكان مثل مصر والمغرب والجزائر والعراق وسوريا فهي اقطار بها عدد من المدن الكبيرة ونسبة معتدلة من السكان الحضر تزيد عن خمس عدد السكان، أما ليبيا والسعودية ذات كثافة سكانيهما منخفضة ولكنها اقطار قد تحولت بفضل صناعة النفط من حياة البداوة والترحال إلى حياة

(1) Durand, J.D., *Historical Estimates of World Population; An Evolution, Population And Development Review*, 3, p. 156.

التحضر في فترة قصيرة في الوقت الذي تكون فيه بعض الاقطار الكبيرة المساحة ضعيفة في نسبة التحضر وذلك لصعوبة ظروفها الطبيعية والاقتصادية.

جدول رقم (3)
نسبة السكان الحضر في الوطن العربي

القطر	اجمالي السكان بالملايين 1980 (1)	الحضر % 1980 (2)	الحضر % 1970 (3)	الحضر % 1960 (4)
موريتانيا	1,4	14	—	—
المغرب	20,4	42	32	30
الجزائر	19,8	55	43	31
تونس	6,6	51	43	32
الجماهيرية	2,6	31	—	23
مصر	42,1	51	43	38
السودان	21,4	15	12	9
لبنان	3,4	65	41	35
سوريا	8,5	48	44	37
العراق	13,1	66	47	43
الاردن	3,2	59	47	43
السعودية	10,4	24	24	12
الكويت	1,4	93	56	69
اليمن الشمالي	7,7	10	6	4
اليمن الجنوبي	1,9	32	29	20

قطر	0,2	92	68	—
البحرين	0,3	83	—	—
الامارات	0,8	83	52	—
عمان	1,0	60	5	—

المصدر: ادارة الموارد البشرية بمجلس الوحدة الاقتصادية (1+2).

World bank, world development report, 1978. (3+4).

ويتضح من الجدول أن معدل نمو التحضر السنوي في الاقطار العربية يختلف من قطر إلى آخر، وان كان بصفة عامة يزيد عن 4% سنويا، بمتوسط يبلغ حوالي 60% سنويا، وذلك دليل على أن عدد السكان الحضر في الوطن العربي يرتفع إلى الضعف كل 12-14 سنة، يستثنى من ذلك الكويت ودول الخليج حيث يزيد المعدل عن 8% سنويا، وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد السكان وارتباطهم بالاعمال المدنية، وأن كانت نسبة معدل نمو السكان الحضر مثيرة وكبيرة فهي في الواقع كعدد مطلق أقل أهمية، بعكس الوضع في مصر. (1)

ان درجة التحضر لبعض الأقطار العربية كما يظهر من الجدول متساوية أو بدرجة قريبة من بعض الدول الأوروبية والتي تحتوي على نسبة عالية من العمال المشتغلين بغير الأعمال الزراعية وذوي مستوى تعليم أعلى.

ان هناك عوامل كثيرة وراء هذه الزيادة المرتفعة في نسبة الحضر أهمها الهجرة والزيادة الطبيعية وامتداد بعض المدن إلى المدن المجاورة، فالهجرة من الارياف إلى المدن مصحوبة باعداد كبيرة من المهاجرين من الدول الاخرى للعمل في الاقطار النفطية، ويلاحظ أن ظاهرة النمو الحضري في أغلب الأقطار العربية كانت تسير بطريقة تدريجية إلا أنها في بعض الأقطار تأخذ شكلا سريعاً، فالهجرة الداخلية

(1) Bea Mount, P.G. Blake, M. Wagstoff, *The Middle East,* Agegraphical Study. Wally and sons London 1976, p. 194.

كانت رد فعل لتحسين مستوى المعيشة، نتيجة لحالة الفقر التي تسود المناطق الريفية، فالنمو المرتفع في عدد السكان والضغط الشديد على الأرض القابلة للزراعة، فنسبة مساحة الأرض الزراعية التامة لكل شخص من العاملين في الزراعة قليل جداً، ففي السعودية مثلا أقل من هكتار واحد [1]، هذا كما ان سيطرة الملاك الكبار من جهة وتفتيت الملكية من جهة اخرى في بعض الأقطار العربية وانخفاض معدل الانتاجية الزراعية وانخفاض الدخل، واستعمال الميكنة الزراعية في بعض الأقطار أدى إلى اختصار عدد من العاملين في الزراعة، كل هذه العوامل قد خلقت فيضاً في الأيدي العاملة الزراعية تعيش في الضيق والقلة، فهاجرت من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث اتاحة المدن قدراً مناسباً من فرص العمل بأجور مرتفعة نسبياً.

وللمدن العربية مزايا كثيرة بجانب ذلك جعلها مركز جذب للهجرة من الأرياف يتمثل ذلك في تركز الامكانيات والخدمات مثل التعليم والصحة وأماكن الترفيه والاستجمام والحياة الثقافية والانتاج الصناعي وتطور وسائل المواصلات التي ساعدت على ربط المدن بالمناطق الريفية، فأهم مراكز التعليم وخاصة التعليم العالي والفني تنتشر في الوطن العربي في المدن الكبرى ولذلك يتجه ابناء الريف إلى الدراسة فيها فتتوفر لهم بعض الامتيازات الجديدة في الحياة المدنية التي تختلف عن حياتهم الريفية، فيتخرجوا وهم قد استساغوا الحياة المدنية، فيقيمون في المدن وقد يساعدهم على ذلك نوعية أعمالهم واختصاصاتهم التي قد تعلموها، هذا كما أن المجتمع الريفي ذو تقاليد وعادات وروح عشائرية أو طائفية تضغط على افراده وتضيق مجال حريتهم وتسمح بالتدخل في شؤونهم الخاصة في بعض الاحيان، وهذا كله يدفع ببعضهم إلى الهرب من هذا الضغط [2] يضاف إلى ذلك هجرة أعداد كبيرة من فلسطين المحتلة إلى بيروت ودمشق وعمان وحالات الجفاف التي

(1) Lebon, J.H., *The Site And Modern Development of Baghdad*, Bull, Soc. Geography, Egypt 24. 1956, p. 7. 33.

(2) Main, D., *L'urbanization Du Maroc, L'information Geographique* 32, pp. 69-81.

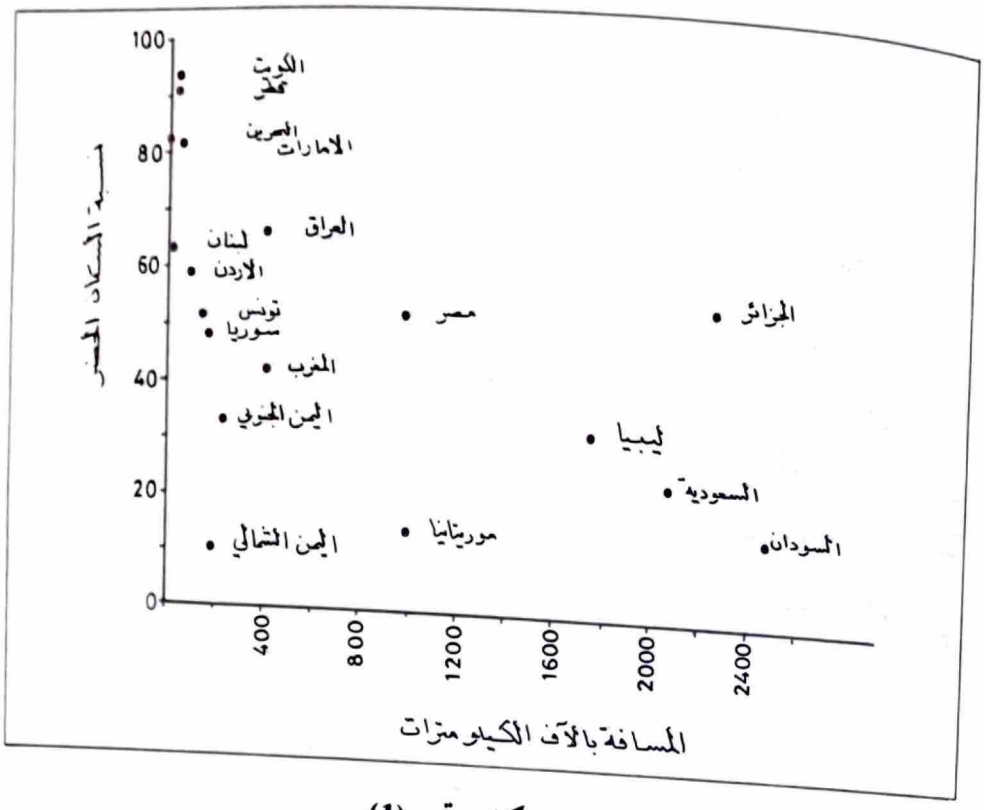
حدثت في بعض المناطق كسوريا والعراق وليبيا حيث تكون الحياة في الريف أشد قسوة من الحياة في المدن.

هذا ولقد سجلت المدن العربية درجة منخفضة في نسبة الوفيات وصلت في بعض الاقطار إلى حوالي 10 في الألف كما هو الحال في الكويت ولبنان والبحرين، في الوقت الذي لازال معدل المواليد مرتفع ما بين 40-50 في الألف في أغلب الأقطار العربية.

من أهم مظاهر التحضر في الوطن العربي هو التركز الشديد للسكان في المدن الرئيسية حيث استحوذت بعض المدن على نسبة عالية من سكان القطر، فنمو أغلب المدن العربية كان بعد عام 1960 حيث كانت المدن الرئيسية خلال هذه الفترة تنمو بمعدل يبلغ حوالي 6% سنويا أي أن أكثر من 3% يرجع للهجرة، فمدينة الدار البيضاء قد زاد عدد سكانها من عدد بسيط إلى حوالي أكثر من مليون في فترة حوالي خمسين سنة وبغداد ارتفع معدل سكانها من مليون عام 1957 إلى أكثر من مليونين ونصف عام 1975 والقاهرة والاسكندرية قد زاد عدد سكانها أكثر من الضعف في الفترة ما بين 1947-1966، كما ان عمان عام 1966 سجلت رقم أكثر من عشر مرات من عدد سكانها في الثلاثينات [1]، وبيروت قد زاد عدد سكانها أكثر من اربعة مرات في الفترة ما بين 1946-1970، وتشير الاحصاءات إلى أن خمس سكان القاهرة عام 1965 كانوا مولودين خارج المدينة [2]، وبالمثل أكثر من ربع سكان طرابلس عام 1973 قد جاءوا من خارجها. [3]

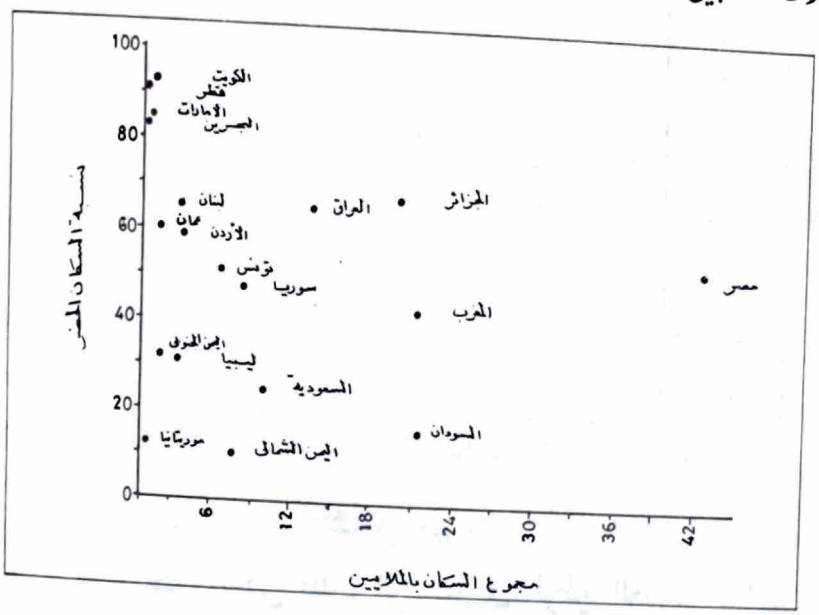
ورغم أن أكثر من 75 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة وحوالي أكثر من 30 مدينة يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة، فان نمط الهيكل البنائي للمدن في الوطن العربي يظهر بأن مدينة واحدة أو مدينتين تستحوذ على نسبة كبيرة من السكان لكل قطر، ففي المغرب 25% من جملة السكان يسكنون الدار

(1) Clarke, J.I. *op. cit.* p. 156.
(2) Ibid. p. 162.
(3) Clarke, J.I., W. Fish., *Population of The Middle East and North Africa, Ageographical Approach,* (London, 1972) p. 30.



شكل رقم (1)

العلاقة ما بين مساحة الاقطار العربية ونسبة السكان الحضر سنة 1980

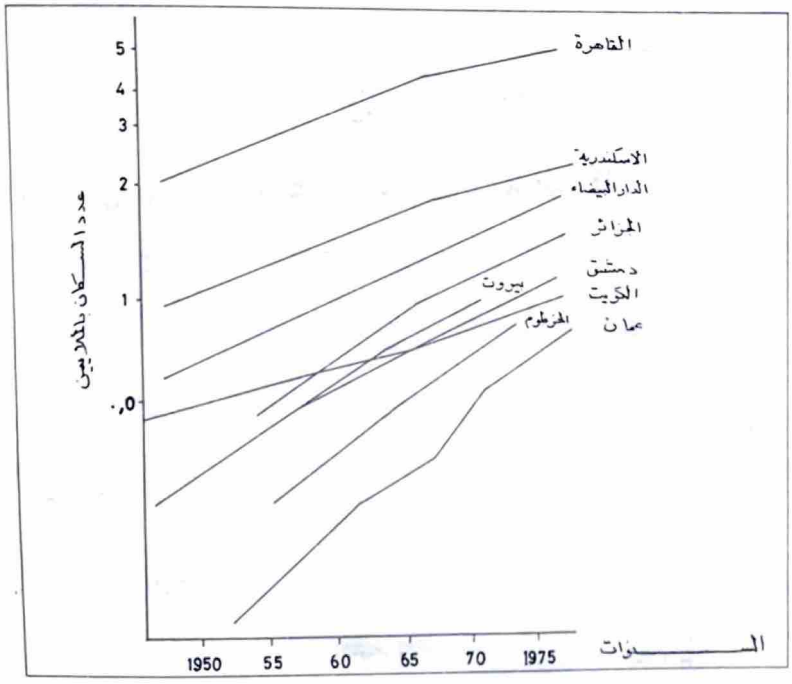


شكل رقم (2)

العلاقة ما بين السكان ونسبة اسكان الحضر للاقطار العربية سنة 1980

البيضاء، و60% في طرابلس، و40% في القاهرة، و66% في بغداد، و65% في الكويت، و80% في الدوحة [1]، ويرجع ذلك لتركز الادارة والاقتصاد في العاصمة التي ترتبط غالباً بالتجارة الخارجية وتستحوذ على كل النشاط دون أعطاء فرصة للأقاليم التي حولها أو المدن الأخرى فرصة النمو والتطور.

وباستثناء مدينة القاهرة فان الوطن العربي في عام 1950 كان يخلو من ظاهرة المدن المليونية، والتي بدأت تظهر الان بشكل واضح، فالشكل رقم (3) يشير إلى انه بنهاية عام 1980 هناك حوالي 15 مدينة عربية يبلغ عدد سكانها مليون نسمة فما فوق هي القاهرة، الاسكندرية، بغداد، دمشق، الدار البيضاء، طرابلس، الخرطوم، الجزائر، بيروت وتونس.



شكل رقم (3)

تطور بعض المدن الرئيسية في الوطن العربي

(1) Mountioy, A.B., *Egypt Population and Resources''*, in Population of The Middle East And North Africa, Ageographical Approach (ed.) J.I. Clark J.W. Fisha, London 1972, p. 298.

جدول رقم (4)
معدل نمو السكان
السكان الحضر في الوطن العربي 1950-1970

		المجموع	الريف	الحضر	المدن الرئيسية	المدن الثانوية
شمال افريقيا	1960-1950	2,4	1,7	4,3	4,6	3,9
	1970-1960	2,6	2,8	4,2	4,0	4,4
غرب آسيا	1960-1950	2,3	1,6	4,3	6,9	1,6
	1970-1960	2,2	1,3	4,3	5,7	2,2
الوطن العربي	1960-1950	2,3	1,7	4,3	5,0	3,0
	1970-1960	2,4	1,6	4,2	4,5	3,7

Vaidyanathan, K.E, Some features of wrbanziation in arab constries, International congress of population (Liege, 1973) P. 215.

ورغم عدم توفر احصاءات لعام 1980 إلا أن جدول رقم (4)يعطي صورة قريبة من الواقع، حيث يظهر بأن معدل نمو السكان الحضر في الوطن العربي أكثر من مرتين من معدل النمو العام للسكان وأكثر ثلاث مرات من معدل نمو سكان الريف والدواخل في بعض الحالات، فمعدل سكان المدن الرئيسية عام 1970 يزيد عن 4,5%، وهو معدل يزيد بكثير عن سكان المدن الثانوية بمعدل كبير وخاصة في أقطار المشرق العربي، وقد يرجع ذلك لنمو المدن الرئيسية في المشرق العربي بدرجة مرتفعة بعد عام 1950 مثل الكويت بمعدل 18%، والرياض 10%، والدوحة 15%، في حين كان النمو في المغرب العربي بدرجة أقل باستثناء طرابلس وبنغازي حيث أن المعدل أقل من 10% سنويا.

مراتب وأحجام المدن :

من المظاهر الاخرى للتحضر في الوطن العربي هو التفاوت في نمو المدن ودرجة

تحضرها ويتميز بسيطرة مدينة رئيسية في الاستحواذ على نسبة عالية من السكان الحضر، وهذا يأخذ شكلين، مدينة واحدة عملاقة، ومدن اخرى ثانوية، أو مدينتين عملاقتين واخرى ثانوية، كما هو الحال في الجماهيرية والسودان ومصر والسعودية ولبنان وكثير ما تكون هذه المدن على السواحل أو مجاري الأنهار والاودية، لأن الوطن العربي أغلبه مناطق جافة وصحراوية والعمران استقر أول الأمر في المناطق الخصبة، كما ان أغلب خطوط التحضر الحالي قد رسم منذ فترة طويلة باستقرار بعض الجماعات القديمة أو باستقرار المستعمرين والذين أغلبهم بدأ استقراره على السواحل ومنها انطلق إلى الداخل.

جدول رقم (5)

الحجم الفعلي الأمثل لبعض المدن العربية حسب قاعدة الحجم والمرتبة

المدينة		الحجم الفعلي (بالالاف)	الحجم الأمثل (بالالاف)	الفرق (بالالاف)
الدار البيضاء	(1973)	1,371	1,871	500
الجزائر	(1966)	903	655	248
تونس	(1975)	900	520	280
القاهرة	(1976)	5,074	4,635	339
بيروت	(1970)	800	300	500
بغداد	(1966)	1,500	600	878
عمان	(1977)	712	536	176

UN. Deèographic year book 1979.

وبمقارنة المدينة الرئيسية في بعض الأقطار العربية بالمدن الثانية والثالثة في الترتيب يظهر لنا مدى استحواذ المدن الرئيسية على البناء الحضري وتسيرها له ولتوضيح

التسلسل الحجمي للمدن حسب قاعدة المرتبة والحجم[1]، باستعمال طريقة (SR = A/RN.)[2]، فنجد أن هناك تناقض كبير في أنماط الحجم والمراتب للمدن العربية، فيظهر من الجدول رقم (5) ان عدد كبير من المدن الرئيسية في الوطن العربي تستحوذ على عدد أكثر من العدد الأمثل لها، ففي المغرب مثلا مرتبة مدينة الرباط الثانية وبالتالي فضعف عدد سكانها يمثلون الحجم الأمثل لسكان الدار البيضاء (870 = 2X435) مليون نسمة ولكن في الحقيقة سكان الدار البيضاء عام 1973 بلغ 1,371 مليون نسمة، أي أن سكان الرباط يمثلون 32% من سكان الدار البيضاء.

هذا كما أن دراسة النمط التسلسلي لاحجام ومراتب المدن في بعض الأقطار العربية كما هو واضح من الجدول رقم (6) وذلك بدراسة المدن الثلاثة في كل قطر لمعرفة التدرج الحجمي على أساس أن سكان كل مدينة تالية يمثلون نسبة من المدينة الأولى، يظهر أن هناك أولوية انفرادية في أغلب الأقطار العربية متمثلة في العاصمة وخاصة في أقطار الخليج العربي في حين أنها أولوية ثنائية في بعض الأقطار الاخرى مثل ليبيا، وسوريا، والسودان، بينما تكون المدينة الأولى إلى الثانية في الجماهيرية هي كنسبة (1—0,60)، وفي سوريا (1—0,76)، والسودان (1—0,98)، نجدها في المغرب (1—0,32)، وفي العراق (1—0,26)، وفي الجزائر (1—0,36)، وفي مصر (1—0,45)، أما في السعودية فان التدرج في اقسام المدن الثلاثة الأولى طبيعي لا توجد بينها فروق كبيرة، ويرجع ذلك لما سبق ذكره من هيمنة هذه المدن على الدور القيادي المسير للنظام الحضري، وخاصة إذا ما كانت هذه المدن موانىء بحرية تجارية مثل تونس وبيروت والدار البيضاء والجزائر والكويت والدوحة.

---

(1) Grill, N.C., *Urbanization In The Arabian Penisula,* M.A. dissertation, Durhan University 1977, p. 18.

(2) See Ibrahim, S.E.M. *Over Urbanization And Under-Urbanization.* The Caete Study of The Arab World. International Journal Of Middle East Studies. Vol. 6. Jan. 1975. p. 37.

وإذا ما عرفنا أن عدد سكان الوطن العربي سيصل عام 2000 حوالي 259 مليون نسمة منهم حوالي 65% سكان حضر، أي أنه سيكون سكان المدن أكثر من 150 مليون نسمة، وإذا ما عرفنا الان أن أكثر من 20 مليون نسمة سيكونون في مدن يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، هذا دليل على أنه يجب مضاعفة حجم المدن القائمة حالياً للمحافظة على مستوى معيشي أحسن، إلا أن نمو المدن العربية يفوق طاقتها الاقتصادية والبيئية وقد وصلت إلى حد التشبع، فالمدن العربية ستشهد تكدساً حضرياً يزداد يوماً بعد يوم وبالتالي سيشكل ضغطاً نوعياً وكمياً حيث الازدحام في المواصلات والنقل والسكن ونقص الخدمات العامة، والانحراف والجريمة والبطالة وظهور الاحياء الفقيرة وانتشار الاكواخ، وهذا واضح حاليا في عدد كبير من المدن العربية كالدار البيضاء، والقاهرة، والاسكندرية، ودمشق، وبغداد، وما تبع ذلك من زحف على الاراضي الزراعية ونقص في الانتاج الزراعي في الوقت الذي تنمو فيه المدن على حساب الرقعة الزراعية.

ان هذا النمو ادى إلى اتساع رقعة بعض المدن بدرجة كبيرة فتوسعت وامتدت في اتجاهات مختلفة في فترة قصيرة، فظهرت احياء سكنية جديدة يأخذ بعضها طابع النماذج السكنية المتشابهة، كما أن اغلب الاحياء القديمة قد شهدت نقصاً في عدد سكانها، إما نتيجة للتجديد الحضري في الانتقال إلى الاحياء الحديثة أو نتيجة لهدم بعض اجزاء المدن والاحياء القديمة وشق وتوسيع شوارعها وانشاء ميادين وبعض المرافق الجديدة، وللحد من هذه المشكلة لابد من أن تكون هناك أسس تخطيطية لسياسة سكانية حضرية ريفية للحد من المركزية وإعادة توزيع السكان تتمثل في: (1)

1 ـ تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلى المدن كهدف أساسي من أهداف التنمية.

2 ـ توجيه الهجرة الريفية الحضرية التي لا يمكن تحاشيها إلى المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3 ـ تشجيع الهجرة المعاكسة من المدن الكبرى والرئيسية إلى المدن الثانوية.

وقد يتم ذلك في ضوء دراسة إمكانية استيعاب البيئة الطبيعية للمدينة من عدد أقل يتناسب والموارد البيئية للمدينة.